

منه الموضوعات التي نالت الجائزة في المباراة الأردنية

## التربية الوطنية الاستقلالية

وأثرها في بناء الأمة

للأستاذ محمد عبد الباري

- ٢ -

### التأثير الأولى

لست أدخل في مناقشة مسائل التربية وعلم النفس وأنا أحاول كتابة كلمة مفروض أنها للكافة كما هي للخاصة ، ولهذا فاني أستعرض الأدوار التي تمر بنا جميعاً مجرد استعراض قصد توجيه النظر المادي

« من شب على شيء شاب عليه » جملة قصيرة شائعة بين الخاصة والكافة هي جامع ما أريد تقريره

يولد الطفل طليقاً من كل قيد . ومن المستطاع تربيته على الفضائل الاجتماعية منذ نشأته الأولى إذا ما تركناه على سجيته متناولين حركاته بالتقويم الرشيد دون افساد طبيعته

هذا يقتضي بلاربيب أن يكون لدى الأم فكرة عامة ؛ وهذا الإدراك الضروري للأُم ليس من الأمور الهينة في مثل بيئتنا ، لكن هذا لا بد منه ؛ وما دام لا بد منه فلا سبيل إلى اجماله .

أما كيف تصل إليه فلا يتسع له مجال القول هنا ، ويكفي القول بأن الأمر من الأهمية بحيث يرخس في سبيل تحقيقه كل قال ، ويسهل في سبيل الوصول إليه كل صعب . وهل هناك غرض أسى من بناء الأمة بناء متيناً ؟

أول ما يجب العناية به في أمر الطفل تربية جسمه طبقاً لقواعد الصحة ، والعناية بنشأته وبظافته ؛ يتلو هذا في الأهمية ويقترب به في التبكير عدم تقديم كل ما يريد بغير تكليفه السمي إليه . يجب أن يربي على السمي لتتكون لديه فكرة الاعتماد على النفس . فإذا أشار إلى شيء ليحصل عليه ، يجب أن يقرب إليه بحيث لا يتسنى له الحصول عليه إلا بمحاولة جسدية . وإذا ما كان في مقدوره أن يجبو فيجب أن يوضع الشيء بحيث يجبو إليه

ليصل إليه ؛ فإذا تظاهر بالاعياء فلتغض الطرف عنه ليسى ثم يسى . ومن يتأمل ير على الطفل أمارات الارتياح إذا ما وصل إلى غرضه بعد كد وسى

وإذا ما سقط وهو يمشى فلا تظهر ارتعاجنا ونسرع إليه نلتقطه مظهرين الحنو عليه ، بل تتركه ينهض بنفسه . فهذا وبأمثاله تربي فيه صفة الاعتماد على النفس والثقة بها ، وهما من أقوى عوامل النجاح في الفرد ، وأمن أسس البناء في الأمة على هذا وذاك في الترتيب ، ويتقدمه في الأهمية ، أمر

أعصاب الناشئ . يبنى عدم الاتجاه بحال إلى تخويف الطفل لعله على الاذعان برسم صور خيالية مرعبة في مخيلته . هذه الصور الخيالية المرعبة هي شر ما يحطم النفس البشرية ؛ هي الجزئومة الخبيثة لمرض الجبن ، أعصى الأمراض الاجتماعية على العلاج وأشدّها فتكاً بالجماعات

لست أقول بترك الطفل يعمل بلا تقويم ، ولكني أقول بأنه يجب تقويمه في عناية وبغير افساد خياله « بالرهبات » . فإذا تقدم في السن فلا بأس باشعاره بسوء ماقبة الخطأ بجرمانه أو بضربه بالقدر الكافي مع الهدوء التام والقصد . ومن الواجب أن نظهر استحساننا واستمجاننا في مناسبات ذلك

بهذا يمكن أن يربي في الطفل قوة الاعتماد على النفس وحكم الأعصاب والشجاعة والثابرة . وإذا ما ترك المنزل إلى المدرسة أو المصنع على هذا فانه يكون مزوداً بالقدر الكافي للحياة الكريمة

وفي المكتب أو المدرسة وفي المصنع وفي الشركات ومصالح الحكومة ودار العمدة يمكن تناول هذه الصفات بالتقوية . ولكن أقوى الدعام ما يكتسبه الطفل في المنزل سواء بالتقويم والتعميد ، أو باللئل والتدوة

فالأولاد يكسبون كثيراً إذا ما شاع في البيت شعور المحافظة على الكرامة والقيام بالواجب والتمسك بالحق . إذا احترم كل من الزوجين الآخر ، ولم يتحكم الكبير في الصغير ، ولم يستغل ضعف الخدم لارهاقهم وظلمهم ؛ وبالجملة إذا حرص رب الدار على ألا يكون في بيته إرهاب أو إذلال أو استكانة ، بنشأ مع الأولاد شعور بالعدل والمزة ، ونفور من الظلم والدور

وتهن قوة المقاومة فتفقد الجماعة وجودها المستقل وتسمى خاضعة  
لشيئة الغير

### عقود الحكام بالمحكومين

أدوات الحكم مهما اختلفت ألوانه هي - ا - التشريع  
ب - القضاء - ج - الادارة

١ - والمثل الأعلى للتشريع ، في رأيي ، هو أن يكون أقرب  
ما يمكن الى التعبير عن الارادة المشتركة . وأعني بالارادة المشتركة  
في جماعة ما ملتی الارادات الجزئية أو الارادات الفردية نتيجة  
تبادل الآراء وتعديل بعضها بعضا . وكلما كانت حرية الرأي  
مكفولة كبر مجال تمحيص الآراء وقربت ارادة الدولة ، مجمع  
الارادات ، من ارادة الجماعة وصدق تعبيرها عنها . وإذا كان  
القانون ، وهو ارادة الدولة أساسه هذا ، فانه يسهل تطبيقه كما  
يسهل تعديله بما يسير تطور الجماعة ، لأنه يعبر تعبيراً صادقاً - بقدر  
ما تقبله طبيعة الانسان - عن ارادة المجموع

هذا النحو في التفكير يقودنا إلى تقرير أن الحكم النيابي  
أقرب أشكال الحكومات المعروفة إلى التعبير عن ارادة الجماعة  
أصدق تعبير ممكن . وهنا لا بد لي من الاشارة إلى اعتراضين :

قد يتساءل البعض : كيف السبيل الى سيادة الحكم النيابي  
في الجماعات المتأخرة ما دام القانون هو ارادة الدولة ، وما دام مثله  
الأعلى هو أن يكون نتيجة ملتی الارادات الجزئية ، وكانت  
الأغلبية جاهلة ؟

وجوابي على هذا أن هناك رغبة مشتركة بين مختلف الطبقات ،  
أو ارادة مشتركة مهما بعدت النسبة بين درجات التفكير . وأعني  
بهذه الارادة المشتركة ارادة توفير أسباب العيش والأمن على النفس  
والمال . فإذا عملت على ترقية مدارك الفلاح ، ويسرت له سبيل  
الري والصرف ، وأمنت له على نفسه وعلى ماله ، فانك انما تحقق  
رغبته أو تفنذ ارادته . والشرائع التي تؤدي إلى هذا تعبر عن  
ارادته . وبالعكس إذا صدر قانون باقامة دور نعمة للتمثيل وقاعات  
للتصوير في قلب الريف مع شدة حاجته للمستشفيات العامة  
والمدارس العامة ، فانك لا تعبر عن رأي سكان القرى بل تخالف  
ارادتهم . ويقال مثل هذا عند جميع طبقات الأمة . فاذا أبدى  
نائب رأياً عن جماعة فانه ، طبقاً لما تقدم ، لا تناقض بين فكرة

والنشأة المنزلية المهمة للحرية والاستقلال تهون ذبوعهما في  
الجماعة . فالنائب فيمن لم يألف الاهانة في صغره عدم قبولها إذا  
ما كبر . وإذا آانس المتدنى من فريسته المقاومة فكر كثيراً  
قبل الاعتداء . فاذا ما قوبل الاعتداء بمثل كف المعتدون مع الزمن ،  
فتشيع في الجماعة روح الاعتدال نتيجة هذا التفاعل ، ويشع في  
جوانبها نور الحرية ويصلب عودها وتقوى ويصعب النيل من  
حريتها واستقلالها

ييجاد هذه الروح في الجيل الحاضر وتربيتها في الجيل الناشئ ،  
ليس من الهين في بلادنا مثلاً . لكن الأمر كما قلت عظيم .  
فليكن من أغراض دعاة الاصلاح تحقيق هذه الغاية بكل الوسائل .  
فبناء الأمة قوية مستحيل إذا لم تغلب روح الاستقلال والحرية  
والاعتماد على النفس والأباء . وكل بذل في هذا السبيل له ما يبرره  
خلاصة ما تقدم أن البذرة الأولى للتربية الاستقلالية في  
البيت ، فاذا ما نمت به تمهدت خارج البيت بالدراسة والمصنع  
ودواوين الحكومة ومكاتب الشركات والمنشآت الاجتماعية بوجه  
عام ، وكانت بذرتها القوية في البيت مما يهون نموها وذبوعها  
وانتشارها في الجماعة

### حرية الجهر بالرأي

إذا نشأت غالبية أفراد الجماعة على الاعتماد على النفس والأباء ،  
فان الغالبية تجهر بالرأي في غير خشية ولا خجل . والرأي يسمع  
في غير اشمزاز ويناقض في غير تعصب أو تحامل غير طيبسي . وبذا  
نسير الجماعة في غير كثير من الاحتكاك

أما إذا لم تكن الشجاعة والاعتماد على النفس والاقدام هي  
الصفات الغالبة ، فان حرية الجهر بالرأي تعز من جهة ، وقبول النقد  
الزehir ينسدر من جهة أخرى ، فيكثر العسف وتنتشر الاخطاء  
وتنحط الجماعة

التربية الاستقلالية ترفض بطبيعتها المداراة . وفي الأوساط  
الحرية لا تخرج ولا إحراج ، بل يأتي النقد الزهير بالطبع ويقابل  
كذلك . والحقيقة تظهر بتلاق الآراء . أما في الأوساط غير الحرية  
لانعدام التربية الاستقلالية أو ندرتها ، فالاقدام يندر ويندر معه  
النقد ومقاومة الظلم ، فيكثر الضرور وتكثر الأخطاء وينحط  
المستوى الفكري والخلق تبعاً لذلك ، وتضعف أداة السير إلى الأمام

الجهر بالرأى أزم ما تحتاج اليه أداة التشريع . هذه الحرية لازمة داخل الأحزاب لزومها خارجها . فنقد رأى الزملاء والزملاء في حرية لا غنى عنه لتقرير أقرب الآراء للسداد وأقلها تعرضاً للسقوط إذا ما هاجمها خصوم الحزب ، والآمساك عن النقد مصانعة أو جبناً قد يؤدي إلى قرار خاطئ تسهل معه المهاجمة من الخارج . وهذه الحرية لازمة كذلك في مجالس التشريع وعلى صفحات الجرائد وفوق المنابر خارج هذه المجالس . وإبداء الرأى في غير موارد من أقوم سبل تغيير هذه الهيئات برغبات الجماعة وبمواطن الصواب . ولن يكون هذا ما لم تكن غالبية الجماعة قد نشأت نشأة استقلالية . فلا يجهر برأيه إلا من قويت عنده روح الاستقلال وكانت لديه الشجاعة وفي خلقه الأقدام

ب - والنيل الأعلى للقاضى هو من يتعرف وجه الصواب ويحسن تطبيق روح القانون على حالة الجماعة التي يطبق فيها ، ويدرك حق الإدراك رسالة القاضى وأثره في المجتمع فلا يخضع لتغير القانون والحق والعدل . هو الذى يتحرر من نزعات نفسه ومن المؤثرات الخارجية في تصرفه كقاض . هو الذى لا يخشى في الحق لومة لائم

والترية الاستقلالية هي أقوى حصون القاضى ضد نزعات النفس . والكرامة الذاتية والثقة بالنفس هما أقوى دافع يدفعه إلى الدرس المستمر والتفكير غير المنقطع فيما يحيط به ليستطيع إبلاغ رسالته على خير وجه . وهما الإبتان تهماهانه رفض الإيحاء الخارجى مهما كان مصدره

وإذا آتس القاضى المدرك لسمو رسالته ضعفاً في روح الجماعة أو شيوع عوج في خلقها - وهو بحكم مركزه ميزان حساس - عاجل النقص في أسباب أحكامه تارة ، وبإسداء النصح إلى المائلين أمامه تارة أخرى . وما أشد وقع النصيحة القترنة بالعبارة !

وإذا آتس ، بحكم الممارسة ، تقصا في التشريع أو عيباً أو غموضاً جعل من أغراضه ، في قراراته ، اكمال القانون إذا ما اتسمت لذلك النصوص دون إرهاق المعنى . فإذا لم يكن هذا مستطاعاً فإنه يخاطب الجهات التشريعية لاستكمال القانون ويعمل لتحقيق هذا الغرض بكل ما يستطيع

محمد عبد الباقى

( يتبع )

الارادات الجزئية وبين الحكم النيابى في الجماعات المتأخرة ، ولو لم تظهر الارادة الجزئية مستقلة منفصلة . ويتقابل ارادات الطبقات المختلفة بمدل بعضها بعضاً حتى تلتقى في نقطة تحقق الارادة المشتركة بالقدر العملى اللازم لسير الجماعة إلى الأمام

أما الاعتراض الثانى فنشأ عن وقائع ما بعد الحرب ، تسمعه من أفواه أساتذة الجامعة كما تسمعه ممن يهتم للكلام في الشؤون العامة من بين معلمى المدارس الأولية ، ويتردد صدهاء بين أوروبا وأمريكا وآسيا ، ذلك هو الاعتراض على صلاحية الحكم النيابى بتجاح نظام الحاكم المستبد العادل . يقولون إن المستبد النزيه أنتشل ايطاليا من مخالب الفوضى ووضعها في مصاف الدول البرهوبة الجانب في زمن قصير . وفي مثل هذا الزمن انتزع المستبد النزيه تركيا من أحضان الموت وأوقفها على قدميها بمخبط الأقوياء ودها اليوم بعد أن كانوا يتنافسون في اقتسامها بالأمس ، ويقولون عن جماعات أخرى مثل هذا . ويخرجون من المغارة بأن الحكم النيابى لم يعد المثل الأعلى لنظم الحكم في وقتنا هذا

غير أن المستبد العادل من خوارق الطبيعة . ولا يصح وضع قاعدة عامة على أساس الشذوذ . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمستبد لا يقبل معارضة . ولا بد أن تفقد الجماعة روح النقد في مثل هذا الجو . فإذا ما اقتضى عهد سحر الزعيم لسبب ما ، سارت الأمة نحو الضعف بأسرع مما سار بها سحر الزعيم المستبد إلى القوة

هذا إلى أن إحاطة الزعيم بكل شيء أمر مستحيل . ولا بد له من مجلس يرجع اليه ، وإن لم يتقيد بما يبدى فيه من آراء . فإذا لم يكن هناك ، في ذلك الحيز الضيق ، حرية رأى فإن الزعيم لا يسمع في الواقع إلا صدى صوته . ولما كانت الاحاطة بكل الأمور متمذرة كان خطأ التصرف هنا أمراً لا بد منه في حالات كثيرة . وإذا قدر للحكم النيابى ، بشكله الحالى ، أن يتلاشى ، فلا ينفع الجماعة نظام المستبد العادل . بل ينفعها نظام النقابات ( Syndicalism ) . وفي هذا النظام لا بد من استقلال الرأى والحرية لتمحيص الأمور قبل إبراسها

نعمد الآن إلى تناول موضوع التشريع لنقول إن حرية